تأثير الحركات الاحتجاجية والاجتماعية الجديدة على المجتمع المصرى فى الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٠

تغريد عبدالمنعم حسب الله

الملخص:

تناول البحث حول تأثير الحركات الاحتجاجية والاجتماعية الجديدة على المجتمع المصرى بداية ظهورها مع بداية الألفية الجديدة وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بالولايات المتحدة والحرب الأمريكية على العراق فكان الحراك السياسى فى الشارع العربى والمصرى احتجاجاً على هذه الحرب ، ثم كانت البداية الحقيقية مع ظهور حركة كفاية عام ٢٠٠٤ ضد التوريث، كما قدم البحث عرضاً لعدد من الحركات مثل حركة ٦ أبريل وإضراب موظفى الضرائب العقارية وضد مشروع أجريوم وتيار البرادعى وغيره ، ثم تناول البحث تأثير هذه الحركات من حيث قدرتها على جذب اهتمام الشباب للعمل السياسى بعد فترة عزوف طويلة ونشر استخدام وسائل التواصل الاجتماعى بشكل جديد ، ثم كان التأثير الأهم وهو كسر حاجز الخوف عند المواطن من الوقوف معترضاً فى الشارع ضد سياسات الحكومة بل وضد الرئيس نفسه حتى أصبح مشهد المظاهرات عادياً فى الشارع المصرى.

Abstract:

The research on the impact of the new protest and social movements on the Egyptian society beginning to appear with the Millennium beginning of the new and the events of September 11, 2001, the United States and the war in Iraq was a political movement in the Arab street and Egypt in protest against this war, then was the real beginning with the advent of the adequacy of the 2004 movement against inheritance, also made a search offer for a number of movements such as the April 6 movement and strike estate tax officials and against the project, Agrium and stream ElBaradei and others, then touched on the impact of these movements in terms of their ability to attract young people's interest for the work of the political after a long reluctance and spread the use of social media in a new way , then it was the most important influence which broke the barrier of fear when citizens stand opposed in the street against the government and against the policy but the president himself has become so commonplace scene of demonstrations in the Egyptian street.

المقدمة:

فعلى مدى أحد عشر عاماً قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير من عام ٢٠١١ ظهرت على الساحة حركات احتجاج قدمت نفسها كفاعل سياسى، ورفعت صوتها بمطالب مختلفة عبر أشكال احتجاجية متنوعة تبدأ من أنشطة يخوضها شخص بمفرده إلى احتجاجات جماعية بداية اعتبرها البعض نشاطاً غير مألوف للشارع المصرى وذلك لأنهم تناسوا تاريخاً طويلاً من الاحتجاجات المصرية ضد ظلم الحاكم تارة، أو ضد الاحتلال الأجنبى تارةً أخرى.وها هى البرديات المصرية القديمة ونقوش المعابد تحكى قصة الفلاح الفصيح الذى سطر شكواه إلى الحاكم احتجاجاً على أوضاعه ورفضاً لمعاناته، كما برز الاحتجاج العلنى فى مصر القديمة ضد رمسيس الثانى وزمن حكم البطالمة وأيام الحكم الرومانى وما تلاه حتى عصور الاحتلال الفرنسى والبريطانى وضد فساد الملك وصولاً إلى ما عرفت بانتفاضة الخبز فى يناير١٩٧٧م .

ولكن فسر البعض صمت المصريين وصبرهم على أنه خضوع وإذعان فاستكانوا لذلك ولم ينتبهوا لتلك الظاهرة التى جاءت للشارع المصرى على استحياء فى ثوب جديد مع أوائل القرن حتى أصبحت مظهراً معتاداً وقد وجدت سبيلها للمواطنين عبر وسائل الإعلام والتواصل الحديثة.

ففسرها البعض كوسيلة للتعبير عن الغضب ليس لها تأثير، ووجدها آخرون صدى لمؤامرة خارجية لن تلقى قبولاً فى الشارع. ولكن، لم يأخذوا فى الاعتبار أن تلك الشعارات وحتى إن كانت واردة الخارج فهى تمس معاناة واحتياجات المواطن اليومية وإن لم تجد مجيباً فسوف ترتفع أكثر حدة الأصوات التى تهتف بها وهو ما قد حدث بالفعل. مما مثل حافزاً للباحثة للتعمق أكثر فى دراسة ظاهرة الاحتجاجات الاجتماعية ومدى تأثيرها على المجتمع المصرى
وقد قامت الباحثة بتبويب البحث على النحو التالى:

المبحث الأول: الإطار العلمى للدراسة
المبحث الثانى: نماذج من الحركات الاحتجاجية والاجتماعية الجديدة فى مصر
المبحث الثالث: تأثير الحركات الاحتجاجية والاجتماعية الجديدة على المجتمع المصرى

المبحث الأول
الإطار العلمى للدراسة

أولاً:مشكلة البحث:

هناك تفاوت واختلاف فى الآراء بين الباحثين حول تأثير بروز الاحتجاجات الاجتماعية فى الشارع، وذلك على الرغم من التعدد والتنوع الاحتجاجى الذى شهدته مصر خلال فترة الدراسة سواء كانت احتجاجات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية ، أو كانت احتجاجات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، أو كانت احتجاجات عامة أو محلية. ولكن تأثير الاحتجاجات المجتمع يشوبه الكثير من الغموض، فهناك من يرى أنها تملك من المقومات والعوامل التى تمكنها من أن تكون قوة ضغط وهناك من يرى أن ذلك يرتبط بطبيعة النظام السياسى والظروف السياسية والاجتماعية.وهنا تكمن المشكلة فى البحث عن مدى تأثير الحركات الاحتجاجية والاجتماعية الجديدة على المجتمع

ثانياً: أهداف البحث:

يستهدف البحث دراسة قدرة الحركات الاحتجاجية وتأثيرها حيث أنه من الصعوبة بمكان قياس تأثير الاحتجاجات أو معرفة ما إذا كانت هى العامل الوحيد الذى يؤثر على سلوك المجتمع إلا أن تأثير هذه الاحتجاجات ليس مباشراً دائماً فهناك تأثير متبادل للإعلام والرأى العام بإمكانه أن يشكل تأثيراً مضاعفاً للاحتجاجات على المجتمع بما يحدثه من تغيير فى ثقافة ووعى المواطن تجاه

معاناته اليومية. ومن هنا تهتم هذه الدراسة بالتعرف على الحركات الاحتجاجية الأكثر تأثيراً فى مصر، كما تهتم برصد وتحليل تأثير هذه الحركات على المجتمع المصرى.

أهمية الدراسة:

على الرغم من وجود عدد كبير من الدراسات البحثية حول ظاهرة الحركات الاحتجاجية الجديدة والتى شغلت اهتمام الباحثين نظراً لطبيعة الدور الذى لعبته فى المجتمع المصرى منذ بداية الألفية الجديدة إلا أن التغيرات السريعة فى المنطقة العربية تجعل من دراسة الحركات الاحتجاجية وعوامل ظهورها موضوعاً متجدداً .

فروض الدراسة:

إن ما تهدف به الباحثة من هذه الدراسة هو رصد الحراك الاحتجاجى بمصر وكذلك أهم هذه الحركات الاحتجاجية ومن هنا تحاول الباحثة بحث فرضية أن ظهور الحركات الاحتجاجية والاجتماعية كان له تأثير إيجابى فى المجتمع.

منهج الدراسة:

إن للمناهج دور كبير فى فهم الظواهر الاجتماعية والدولية ، ومن هنا تتنوع مناهج البحث العلمى المتبعة فى دراسة الظواهر السياسية وقد تتشابك مع بعضها بحيث يمكن اتباع أكثر من منهج أو أسلوب لدراسة الظاهرة خاصة الحركات الاحتجاجية كظاهرة تحمل أبعاداً متعددة سواء كانت أبعاداً تاريخية أو قانونية أو دوافع سلوكية ومن أجل تحقيق أهداف البحث ولتوفير أكبر قدر من المصداقية للنتائج فلابد للباحثة من استخدام أكثر من منهج وأداة . ولهذا سوف تعمد الباحثة إلى استخدام المنهج الاستقرائى لدراسة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وراء بروز ظهور الظاهرة.

- **المدخل التاريخى:**

وهو مدخل يساعد على دراسة نشأة وتطور الحركات الاجتماعية فهى نتاج لتراكمات تاريخية، ومن ثم يصبح لزاماً استدعاء التاريخ والرجوع إليه لتفهم وتحليل الاحتجاجات الاجتماعية فى مصر

- **المدخل السلوكى:**

المدخل السلوكى والذى يساعد على دراسة الظواهر السياسية وهى فى حالة حركة ونشاط مستمر حيث أن التفاعلات السياسية التى سببت نشأة الاحتجاجات الاجتماعية تتأثر إلى حد كبير بالدوافع السلوكية والشخصية.

المبحث الثانى

نماذج من الحركات الاحتجاجية والاجتماعية المصرية

- **حركة شباب من أجل التغيير:**

تأسست حركة "شباب من أجل التغيير" في فبراير ٢٠٠٥ تحت مظلة حركة كفاية، وذلك بعد شهرين من أول مظاهرة نظمتها كفاية في ديسمبر ٢٠٠٤ أمام دار القضاء العالي. وقد نشأت الحركة بمبادرة مجموعة من شباب حركة كفاية الذين نشطوا في مرحلة سابقة في إطار الحملة الشعبية لدعم الانتفاضة والحركات المناوئة للحرب على العراق.

وضمت مجموعة المؤسسين شبابا ينتمون إلي تيارات سياسية مختلفة ، بالإضافة إلي عدد من المستقلين . وقد ضمت الحركة في البداية عدداً محدوداً من النشطاء، كما نجحت الحركة في جذب عدد من شباب الأحزاب الرسمية، خاصة على مستوى الأقاليم ،ووفقا لبيانها التأسيسي، نشأت حركة بهدف النضال "ضد الديكتاتورية ومن أجل الحرية والديمقراطية". وأكد البيان أن الحركة "تعتبر نفسها

جزءا لا يتجزأ من حركة كفاية، تتبنى مطالبها وتشارك في أنشطتها وترتبط بها ديمقراطيا بلا هرمية أو سلطوية.[i]

وقد تبنت الحركة بناءً تنظيمياً شبيهاً ببناء اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة ولحركة كفاية. أيضا اعتمدت آلية المظاهرات المفاجئة التي كان يتم الإعداد لها في سرية تامة، واختيار أماكن غير متوقعة لها وقد قامت الحركة خلال فترة نشاطها والتي استمرت من فبراير ٢٠٠٥ وحتى الانتخابات الرئاسية في سبتمبر من العام نفسه، بتنظيم سلسلة من الاحتجاجات والفعاليات التي شاركت فيها حركة كفاية وعدد من الحركات الأخرى ،كما اعتمدت الحركة، مثلها مثل حركة كفاية، على المظاهرات كآلية رئيسية لحشد التأييد وللتعبير عن مطالبها.[ii]

واتسمت العلاقة بين كفاية وحركة شباب من أجل التغيير بالكثير من الشد والجذب، ففي البداية، وكما سبق القول، قاومت "كفاية" محاولة الشباب الاستقلال عن الحركة الأم وتأسيس تنظيم شبابي منفصل عن كفاية، ومن ناحية أخرى، اتسمت علاقة حركة شباب من أجل التغيير بالحركات والقوى السياسية الأخرى بالكثير من التعقيد. وفي البداية، وبسبب حالة الزخم السياسي التي شهدتها مصر في سنة ٢٠٠٥ استطاعت حركة الشباب أن تتجاوز التأثيرات السلبية التي نتجت عن تدخلات القوى والأحزاب الممثلة داخلها لكن بعد انتخابات ٢٠٠٥ ومع تراجع حالة الانفتاح السياسي وفشل حركة كفاية والقوى الأخرى في تحقيق أهدافها بدأت الخلافات والصراعات الداخلية تتفاقم مما أدي في النهاية إلي تفكك الحركة وتعطل نشاطها[iii]

- **<u>حركة قضاة من أجل الاستقلال فى مصر</u>**

تعتبر حركة "القضاة من أجل الاستقلال" حركة قديمة تمتد لما يقرب من نصف قرن تقريباً، وهى التى ترجع جذورها إلى أزمة القضاء المصرى، بعد انتهاء فترة الحكم الليبرالى السابقة على إندلاع ثورة ٢٣

يولية ١٩٥٢، حين اجتمعت سلطتا التشريع والتنفيذ فى يد واحدة، وهى يد مجلس قيادة الثورة .[iv]

هذا ويمكن القول "أنها بدأت مع تحويل قاضيين قياديين في نادي القضاة إلى مجلس تأديب يتكون من شخصيات قضائية أعلنت خصومتها لنادي القضاة وحربها على مواقفه، وتعاظمت الاحتجاجات مع النزاع الهائل حول معنى ودلالة المقصود بالإشراف القضائي الكامل على الانتخابات كما ينص الدستور.كما يمكن القول أيضاً أن أحد الأسباب كان "تشكيل نادي القضاة لجنة للتحقيق في انتهاك القانون، وعمليات التزوير الواسعة التي شهدتها انتخابات مجلس الشعب."[v]

وقد اختلفت الآراء حول الحركة وأهدافها وأنشطتها، فمن ناحية، برز اتجاه مؤيد للحركة وأنشطتها، ويعدها ضمن الحركات الإصلاحية المعاصرة ومن ناحية أخرى برز اتجاه مناهض للحركة، ينعتها بالانتهازية والخروج عن آداب المهنة فهى مجرد حركة انتهازية، استغلت الضغط الأمريكى على النظام المصرى، وأجواء الإصلاح السياسى وما شهدته من أحداث مكثفة كالاستفتاءات والانتخابات ، كما وصموها بالاعتداء على مبدأ الفصل بين السلطات وممارسة العمل السياسى وانتقد آخرون تصريحات القضاة لوسائل الإعلام وأعدوها خروجاً على تقاليد العمل القضائى.[vi] هذا وقد تسبب النظام فى إقحام القضاء فى الحياة السياسية حينما توقف النظام عن تقديم رؤى أو حلول حيث أصبحت ساحة القضاء هى الساحة الأسهل، والأقل تكلفة لممارسة الصراعات السياسية والفكرية، فبدلاً من إقناع الجمهور يلجأ النظام، وحتى المتنازعون على نشأة الأحزاب أو مجالس النقابات أو قيادة الأحزاب إلى الحصول على حكم قضائى."[vii]

- **حركة تضامن**

بعد انتخابات سنة ٢٠٠٥ انفرط عقد حركة شباب من أجل التغيير وعاد نشطاء الحركة إلى أحزابهم وتياراتهم الأساسية، بينما اتجه البعض الآخر إلى التدوين والذي أصبح من أهم أدوات التعبير والاتصال في أوساط الشباب. ولم تشهد الفترة اللاحقة على الانتخابات - باستثناء أحداث نادي القضاة في ربيع ٢٠٠٦ - أي عمل جماعي يذكر في أوساط الشباب، حيث شهدت البلاد بعد أحداث نادي القضاة تراجعا كبيرا في حالة الحراك السياسي ،ولكن تزامنا مع تراجع حالة الحراك السياسي، شهدت مصر مع بداية عام ٢٠٠٦ ظهور وانتشار نوع جديد من الاحتجاجات الفئوية في أوساط العمال والموظفين. وشهدت الفترة ما بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ عددا من الاحتجاجات المطلبية التي نظمها عمال وموظفون للمطالبة بحقوق اقتصادية واجتماعية، وفي سبتمبر ٢٠٠٧ اجتمعت مجموعة من مؤسسي حركة شباب من أجل التغيير للتباحث في إمكانية إعادة إحياء الحركة، وتم الاتفاق بالفعل على تأسيس حركة جديدة تحت اسم حركة "تضامن" بدلا من إحياء حركة شباب من أجل التغيير.[viii]

وقد تأسست حركة تضامن بهدف التضامن مع الحركات ذات الطابع القاعدي والمطلبي ، وذلك من خلال توفير الدعم القانوني والإعلامي لهذه الحركات وأن التغيير يتحقق من خلال الربط والتشبيك بين الحركات الاجتماعية، والربط بين المطالب الاجتماعية والمطالب السياسية،وقد ابتعد مؤسسو حركة تضامن عن الصيغة التنظيمية التي تبنتها حركة كفاية وحركة "شباب من أجل التغيير"، ولكن بعد فترة قصيرة من تأسيس الحركة خرجت مجموعة الغد والعمل عن الحركة وتبنت خطاً مختلفاً من خلال الدعوة لإضراب عام تضامناً مع إضراب عمال المحلة في ٦ أبريل ٢٠٠٨، بينما اعترض آخرون من داخل الحركة على هذا التوجه

واعتبروا أن الحركات العمالية والاجتماعية الناشئة لم تنضج بشكل كاف يسمح بالدعوة إلي إضراب عام.[ix]

- **اللجنة القومية للدفاع عن أموال التأمينات:**

حركات اجتماعية قليلة جداً هى التى اهتمت بالشأن الاجتماعى – الاقتصادى، ومن بين هذه الحركات اللجنة القومية للدفاع عن أموال التأمينات، وتندرج هذه الحركة ضمن مجموعة الحركات التى تناضل من أجل تحقيق مطالب اجتماعية واقتصادية لا تخص فئة اجتماعية محددة وإنما تخص فئات اجتماعية متنوعة، وقد تشكلت اللجنة فى بدايات عام ٢٠٠٤ على خلفية ما تردد من أن ديون هيئة التأمينات لدى الحكومة قد وصلت إلى ١٧٩ مليار جنيه، وفى مواجهة هذه المشكلة التى هددت كل أصحاب المعاشات فى مصر، وكل من سيستحق هذه المعاشات على المدى المنظور أو البعيد.[x]

وقد "استخدمت اللجنة أساليب الحركات الاجتماعية الجديدة حيث جمعت آلاف التوقيعات على عرائض ترفض اقتراح عاطف عبيد رئيس الوزراء فى ذلك الوقت، وتطالب برد أموال التأمينات، وراسلت كتاب الصحف من أجل الاهتمام بالموضوع، وفضح أساليب الدولة فى التعامل مع القضية، على اعتبار أن أموال التأمينات قد سرقت ويجب إرجاعها لملاكها الحقيقيين، وقد ساهمت كل هذه الجهود إلى جوار جهود الكثير من المهتمين بالأمر فى وأد هذا الاقتراح فى مهده وقبل أن يتحول إلى أى إجراء عملى. ثم خفتت حدة عمل اللجنة إلى أن جاء التشكيل الثانى للوزارة حيث "تم إلغاء وزارة الشئون الاجتماعية وانتقلت فى هذه العملية هيئة التأمينات والمعاشات من التبعية لوزارة الشئون الاجتماعية التى لم تعد موجودة إلى وزارة المالية ،ولأن وزارة المالية هى المدين الرئيسى لهيئة التأمينات فإن الدائن والمدين تحولا فجأة بمقتضى هذه التبعية إلى

شخص واحد فكيف يمكن أن ترد وزارة المالية لهيئة التأمينات ما اقترضته بعد أن أصبحت جزءاً من وزارة المالية؟!على هذه الخلفية بدأت اللجنة نشاطها مجدداً، وبدأ الاهتمام يعود للموضوع تدريجياً ربما بسبب انشغال الرأى العام بالتعديلات الدستورية وقبل ذلك بانتخابات النقابات العمالية.[xi]

- **<u>حركة شباب ٦ إبريل</u>**

هى حركة كما يدل عليها أسمها دشنها عدد من الشباب على موقع «فيس بوك»، بدعوة «للإضراب العام» للتضامن مع دعوة الإضراب، التى أطلقها عمال غزل المحلة عام ٢٠٠٨ اعتراضا على عدم صرف حوافزهم وتدنى أوضاعهم المالية. وهم مجموعة شباب فى معظمهم لا ينتمون إلى تيارات أو أحزب سياسية.وقد تبادل المصريون الرسائل على الموبايل، انتشرت ملصقات الإضراب.[xii]

وحين ظهرت حركة ٦ أبريل قدمت نفسها باعتبارها الحركة النقية "المنزهة" عن أخطاء الأحزاب السياسية الأخرى والخالية من "شوائب" الأجيال الأكبر سناً، ومن المعروف أن الحركة تصاعد تأثيرها بعد أن استثمرت إضراب عمال المحلة في ٦ أبريل ٢٠٠٨، وأسست حركتها معلنة أنها ستقدم نموذج "تطهري" جديد يتجاوز كل أمراض الساحة السياسية المصرية. ويمكن القول أن ٦ أبريل نجحت في بدايتها في استقطاب قطاع معقول من الشاب الراغبين في ممارسة العمل السياسي (وليس كل الشباب)، وشهدت ساحات الحوارعلى شبكة الإنترنت مناقشات واسعة.[xiii]

وقد كانت هناك استجابة إلى حد ما لدعوة الشباب حيث امتنعت نسبة من طلاب مصر من الذهاب للجامعات والمدارس وتوج هذا اليوم بمظاهرات المحلة الكبرى حيث خرج أهلها فى احتجاجات كبيرة ، رافقتها أعمال

شغب كبيرة عرفت فيما بعد ب"أحداث المحلة" وكان شباب ٦ إبريل جزء لا يتجزأ من هذه الأحداث ليس فى المحلة فقط وإنما أيضاً فى قلب القاهرة حيث خرجوا للاحتجاج."[xiv]وقد واصل الشباب نشاطهم بالدعوة لإضراب ثانى فى الرابع من مايو من نفس العام وهو اليوم الذى توافق مع عيد ميلاد مبارك الثمانين لتوجيه رسالة معينة تمثلت فى الرغبة فى تغيير النظام بأكمله، وفى العام التالى ٢٠٠٩ حددت الحركة ٦ أبريل الدعوة مرة أخرى للإضراب وقد ارتفع سقف المطالب مرة أخرى ليضم وضع حد أدنى للأجور وربط الأجور بالأسعار وانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يضمن الحريات ويحدد فترة الرئاسة لمدتين على الأكثر إضافة إلى وقف تصدير الغاز لإسرائيل ولكن لم تلق الدعوة هذه المرة سوى استجابة محدودة من قبل القوى والتيارات السياسية فى الشارع ،ثم كان العام ٢٠١٠ وفى الثانى من مايو أيضاً تجددت الدعوة لاعتصام آخر يحمل نفس المطالب، خاصة بعد أن قضت محكمة القضاء الإدارى بالقاهرة فى ٣٠ مارس ٢٠١٠ بضرورة وضع حد أدنى للأجور وإلزام رئيس الوزراء بشخصه بتنفيذ القرار فى مدة لا تتجاوز الثلاثين يوماً وإلا تعرض للحبس لرفضه تنفيذ حكم قضائى [xv]

بغض النظر عن مؤشرات نجاح أو فشل إضراب ٦ إبريل٢٠٠٨ فإن النتائج المباشرة كانت استخدام الإنترنت فى الدعوة للتحرك السياسى وتبنى قضايا ذات طابع سياسى. فقد جرى تسليط الضوء على دور الوسائط التفاعلية فى إمكانية إحداث التغيير السياسى فى البلاد، فضلاً عن أن سير الإضراب وطبيعة استجابة الحكومة المصرية بلورا حقيقة عدم قدرة النظام فى إنتاج أشكال جديدة من السيطرة والضبط السياسى تختلف عن الممارسات التقليدية الرامية لتحجيم دوائر حركة الفاعلين السياسيين ..وأخيراً بات واضحاً أن هناك دور أكبر يلعبه مستخدموا الإنترنت عموماً والمدونون خصوصاً فى عملية الإصلاح السياسى فى البلاد.[xvi]

- **تيار البرادعى**

مع عودة الدكتور محمد البرادعي إلي مصر في فبراير ٢٠١٠، ولدت الموجه الثانية من الحراك السياسي، فمجئ البرادعى حرك مياهً راكدة كثيرة، وبدا أمام الرأي العام في صورة "رجل الدولة" الذي احتل مكانة دولية مرموقة، وراغب في إصلاح أحوال وطنه، وكسر جزئياً ثنائية الوطني والإخوان، وأظهر تيار جديد لدى الرأي العام والنخبة المصرية أن هذا المجتمع لازال ينبض بالحياة وأن تعاطفه مع الرجل كان في نفس الوقت اختياراً لقيم غابت عن المجتمع المصري.ولقد اتبعت الحكومة مع "حراك البرادعي" أسلوب "دعهم ينقسموا من داخلهم" .[xvii]

- **حركة الاحتجاج ضد مشروع أجريوم:**

إنها تمثل من حيث أهدافها ووسائلها وطبيعة المشاركين فيها هذا النمط من الحركات التى رصدها العديد من العلماء والباحثين فى الغرب منذ عقود فأهم ما ميز قضية أجريوم عن أى قضية أخرى كونها قضية لم يكن أحد يتصور أن تجد صدى لدى الشعب فهى قضية لها علاقة بالبيئة ، والتى تحتل مرتبة دنيا من اهتمامات الشارع المصرى الذى يولى اهتماماً بقضايا أكثر إلحاحاً ترتبط بحاجاته الأساسية مثل الطعام والشراب ورغيف العيش ، ولكن تضافر جميع القوى فى دمياط ودخول الإعلام على الخط من أجل خدمة القضية حولها من قضية نخبوية إلى قضية شعبية ، كما أن قاعدة المشاركين فيها شملت جميع فئات السكان من عمال وموظفين وفلاحين ومهنيين وفقراء وأغنياء بصورة تجعلها مختلفة عن الحركات الاجتماعية التقليدية التى كانت تركز على المطالب الفئوية والطبقية خصوصاً الفئات العمالية. وقد شهدت محاولات جدية للخروج من المأزق وعدم الاكتفاء بإدارة الأزمة خشية أن تنفجر بصورة أكثر عمقاً ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف لجأ النظام إلى مؤسساته وأجهزته

المختلفة للتعامل مع الأزمة على أعلى المستويات فنظراً لتشابك الموضوع وتعقيداته فقد ظهر أن قراراً واحداً لم يكن ليحسم الأزمة حتى لو صدر عن أعلى سلطة مركزية فى البلد فقد أوصى مجلس الشعب فى ختام دورته البرلمانية بنقل مصنع أجريوم للبتروكيماويات من رأس البر عقب مناقشة تقرير لجنة تقصى الحقائق وأعربت الحكومة عن احترامها لتوصية المجلس.[xviii]

- **<u>إضراب موظفى الضرائب العقارية</u>**

لطالما كانت ثقافة الاحتجاج الاجتماعى والسياسى فى مصر تنحصر عادة فى الطلاب والعمال إلى أن جاءت السنوات الأخيرة فشهد العام ٢٠٠٧ إضراب موظفى الضرائب العقارية معلنين الاستياء من انخفاض معدلات أجورهم فى ظل الازدياد غير المسبوق فى مستوى الأسعار ومطالبين بمساواتهم بأقرانهم العاملين بالضرائب العامة المصرية ،واعتبر الكثيرون أن حركة موظفى الضرائب العقارية قد تجاوزت كونها واحدة من أهم الاحتجاجات الاجتماعية التى انتشرت فى مصر منذ ٢٠٠٦ لتصبح علامة فاصلة فى الحركة العمالية حتى وجد البعض أن هذه الحركة قد تجاوزت تأثيرها موظفى الضرائب العقارية ليظهر بين العديد من تجمعات الموظفين."[xix]وقد كان لحركة موظفى الضرائب العقارية دروس مستفادة منها:

أولاً:

أن اعتصام العقارية يأتي في السياق العام لحركة تتسع باضطراد لممارسة الإضراب والاعتصام السلمي ولكن اعتصام الضرائب العقارية يتميز بأنة تعبير عن أزمة شريحة من موظفي الدولة نفسها، وهو مؤشر مهم على الحالة المتردية التي وصلتها هذه الشرائح.

ثانياً:

كان تنظيم هذا الاعتصام من أجل انتزاع مطلب فئوي يخص الضرائب العقارية والمطالبة بعودتهم إلى وزارة المالية لتحسين رواتبهم الضعيفة.وسعياً لإنجاز هذه المهمة، حرصت قيادة الاعتصام على تفادى التورط في تسييسه بالمعنى الشائع لذلك في مصر، فلم تسمح مثلا للنشطاء من الأحزاب والحركات الاحتجاجية التي يفتقد أغلبها إلى قواعد جماهيرية، بركوب موجة هذا الاعتصام وتحويله إلى سوق للمضاربة بالشعارات الحزبية ،وقد كان من أهم انجازات هذا الاعتصام التدريب السياسي والتربوي الذي خاضه بكل عفوية الموظفون المعتصمون، فقد كان الاعتصام فرصة مواتية لإطلاق المبادرات الإبداعية المستقلة وتنظيم فعليات هذا الاعتصام على نحو ذاتي ومستقل خارج وصاية النقابات الصفراء والأحزاب التي تعيق وتعرقل إطلاق مثل هذه المبادرات المستقلة.[xx]

ومما يجدر ذكره هنا أن إضراب موظفى الضرائب العقارية "ضرب مثلاً فى ممارسة الديموقراطية بأفضل صورها فعلى مدار احتجاجهم اتخذ الموظفون كافة القرارات والمواقف بالتصويت المباشر وبالأغلبية أو الإجماع، وكان مثالاً على ذلك عندما جرت مفاوضات مع وزير المالية عرض فيها تلبية مطالب الموظفين على مراحل ودون اتفاق مكتوب ، فعرض المفاوضون ذلك على المعتصمين، الذين وقع انقسام بينهم فتم تأجيل التصويت على العرض حتى الصباح ليتمكن الجميع من التفكير والتشاور. وفى الصباح تم التصويت عن طريق الجلوس للرفض والوقوف، فجلس الجميع معلنين الرفض واستمرار الاعتصام."[xxi]

ومما هو جدير بالذكر هنا أن مشاهد الاحتجاج المختلفة والتى نقلتها مواقع التواصل الاجتماعى ووسائل الإعلام كان لها تأثيرها فى اعتياد المواطن على هذا المشهد وربما تبنيه إذا اقتضى الأمر ذلك وهو ما اتضح جلياً فى الاحتجاجات التى ظهرت كرد فعل لأزمة المياه فقد" تعددت أوجه الاحتجاج الشعبى على الأزمة ما

بين الشكاوى والقضايا بالإضافة إلى الوقفات الاحتجاجية منها دعوى تطالب بإلغاء "القابضة لمياه الشرب هذا وقامت مجموعة من المواطنين والقيادات الطبيعية بقرى ونجوع قرية ساقلتة بمحافظة سوهاج ببلاغ أمام النائب العام وذلك ضد رئيس مجلس إدراة الشركة القابضة لمياه الشرب، شاكين من خلاله سوء نوعية المياه وعدم صلاحيتها للاستخدام الآدمى ، هذا و قطع مئات المواطنين الطريق الدولى بسيناء على الضفة الشرقية لقناة السويس احتجاجاً على قلة كميات مياه الشرب والرى التى تصل إليهم.[xxii]

هذا وقد عبرت حركات المهمشين عن نفسها أكثر فى أشكال احتجاجية مختلفة مثل حركات السكان المهددين بالطرد، كما فى قلعة الكبش واسطبل عنتر وأرض طوسون ، التى أمتدت لعدة شهور وشهدت فى حالات معينة اعتصامات ووقفات احتجاجية ودعاوى قضائية ومهرجانات فنية فى عيد رأس السنة وشم النسيم.وكانت كافة هذه الحركات والاحتجاجات مدعومة من الحركات الاجتماعية المصرية ، هذا وتعد منازعات الخبز والاحتجاجات المصاحبة لها أحد أهم المؤشرات داخل المجتمع المصرى على استخدام أشكال الاحتجاج التى تعودوا رؤيتها مؤخراً، حيث ارتبطت منازعات الخبز بأعمال احتجاجية قام بها أفراد المجتمع نجم عنها سقوط عدد من المواطنين و التى أدت إلى تدخلات حكومية وصلت إلى استخدام الأجهزة الأمنية فى إدارة المخابز، بسبب ارتباط الأزمة بما اعتبرته الحكومة عمليات تلاعب من أصحاب المخابز فى حصص الدقيق المدعوم .

هذا وقد نظمت ١٧٦ أسرة من متضرري الدويقة ممن حصلوا علي وحدات سكنية بديلة عن منازلهم التي قامت المحافظة بإزالتها ضمن المناطق التي تمثل خطورة بالقاهرة وقفة احتجاجية بمدينة الإنتاج الإعلامي احتجاجاً علي صغر مساحات الشقق المسلمة لهم.[xxiii]وقد بدأت الخلافات مع حادث انهيار صخرة الدويقة في سبتمبر ٢٠٠٨ نتيجة تسرب مياه الصرف من المساكن العشوائية

والذي تسبب في وفاة حوالي ١١٩ شخصاً وإصابة ٥٥ آخرين وعليه قررت محافظة القاهرة توفير مساكن بديلة للأهالي" [xxiv]

هذا وقد ظهرت فى المقابل حركات قدمت نفسها كتحرك اجتماعى وسياسى مضاد للحركات السابقة، ومن أبرزها الحركات الموالية للسلطة، حيث أسفر زحام الاحتجاجات والاعتصامات والمظاهرات، فيما سمى بعام الغضب ٢٠٠٧، عن ظهور تيار مواز موال للسلطة القائمة، ويهدف إلى تحريك الجماهير للدفاع عن القيادة السياسية، وتمثل هذا التيار فى عدد محدود من الحركات، والتى من أبرزها: حركة "مصر الحرة..متعاونون" وهى أول حركة سياسية مضادة لصوت المعارضة، وتؤكد فى بيانها التأسيسى أن حركات التغيير تستغل شباباً بلا وعى أخذته الحماسة الطائشة، والسعى وراء الأكاذيب إلى الاندراج فى أنشطتهم التى تشوه صورة مصر، وتحقق المؤامرات الخارجية التى تستهدف البلد واستقراره وأمنه، وحركة "مصر أولاً" وهى حركة مستقلة تأخذ من تاريخ ١٤ فبراير اسماً لها معبرة عن الهدف الأساسى منها، وهو عودة الانتماء من قبل المصريين لبلادهم، ضد كل من يريد ضرب وحدتهم بالتعرض لهم بالسوء.[xxv]

- **حركة كفاية**

قد كان ظهور الحركات الاحتجاجية بداية لحراك سياسى ونشاط احتجاجى قوى فى مصر وبداية لاهتمام النشطاء السياسيين والقوى الوطنية بالشأن الداخلى "خاصة قضايا الإصلاح السياسى والدستورى وشهدت الفترة ما بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ ظهور عدد من الحركات الجديدة المطالبة بالإصلاح السياسى والدستورى مثل الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) والحملة الشعبية للتغيير (الحرية الآن) والتجمع الوطنى للإصلاح والجبهة الوطنية للتغيير."[xxvi]لما كان لعام ٢٠٠٤ من أهمية باقتراب الانتخابات الرئاسية والحديث عن توريث الحكم لنجل الرئيس. ومن حركة التضامن مع فلسطين والعراق نشأت كفاية ومثيلاتها من

التنظيمات، التي ركزت على قضية الديموقراطية الداخلية ، وبرز شعار "لا للتمديد لا للتوريث"، مما دفع البعض لتسمية هذه المرحلة بمرحلة "كفاية و أخواتها". وقد اتسمت هذه المرحلة بالانفتاح على كل التيارات السياسية، وبروز قوى جديدة مثل حزب الغد، وعودة قوى قديمة مثل الإخوان. أما أحزاب المعارضة التقليدية، فقد حاولت هذه الأخيرة التواجد، ولكنها اكتشفت سريعًا أن الحركة تتجاوز الخطوط الحمراء التي تفرضها هذه الأحزاب على نفسها، كانتقاد رأس السلطة، وهو العامل الذي أصاب كذلك حركة الإخوان ببعض الارتباك في هذه المرحلة..وسرعان ما برز في هذا الإطار حركات الاستقلال النقابي، من مهندسين وصحفيين ومحامين وقضاة."[xxvii]

فقد اجتمع رأى مؤسسى الحركة على أن قضية استعادة القيمة والروح المفقودة للمواطن المصرى العربى ، هى قضيـــــة القضايا، وأن مسألة " التغيير " الديمقراطى ، السلمى ، المرتكز على المبادرة الشعبية، هى قضية من الإلحاح والأولوية بحيث لا تحتمل التأجيل، والدعوة للالتفاف من حولها، والسعى إلى إبداع أساليب جديدة فى العمل، تساعد على الوصول إلى وجدان المواطنين ، وتشجعهم على تخطى مخاوفهم العميقة ، ومن أجل التواصل المباشر مع الرأى.[xxviii]

وقد كانت البداية " فى شتاء ٢٠٠٤ حين احتشد مئات المتظاهرين أمام دار القضاء العالى وقد انطلقت كفاية أو الحركة المصرية من أجل التغيير فى منتصف نفس العام عقب إحدى التغييرات الوزارية التى قام بها الرئيس حسنى مبارك رافعة شعار «لا للتوريث لا للتمديد» فى إشارة إلى رفضها تولى الرئيس الحكم لفترة رئاسية خامسة ورفضها تولى نجله جمال حكم مصر خلفا لهوفى ذلك اليوم صاغ ٣٠٠ من المثقفين المصريين والشخصيات العامة وثيقة تطالب «بتغيير سياسى حقيقى» فى مصر، وبإنهاء ما وصفوه بالظلم الاقتصادى والفساد فى السياسة

الخارجية وينظر مراقبون وخبراء لكفاية على أنها حيث يعود إليها فضل تحريك المياه الراكدة فى الشارع السياسى، فقد أدى ظهورها لتأسيس حركات فئوية تحمل نفس الإسم على غرار «شباب من أجل التغيير»، و«عمال من أجل التغيير»، و«صحفيون من أجل التغيير»، و«طلاب من أجل التغيير»وتضم الحركة نخبة من المثقفين ونشطاء وحقوقيين يمثلون مختلف التيارات السياسية وقد حددت الحركة ٦ مطالب هى فى مجملها المطالب التى تطالب بها أحزاب المعارضة والحركات السياسية التى تشكلت لاحقا منها «إنهاء احتكار الحزب الحاكم للسلطة ،وإلغاء حالة الطوارئ وجميع القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات ،وتعديل دستورى فورى يسمح بانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه من الشعب مباشرة لمدة لا تزيد على دورتين»، كما تسعى الحركة «للحد من الصلاحيات المطلقة للرئيس والفصل بين السلطات وإطلاق حرية تكوين الأحزاب وإصدار الصحف وتكوين الجمعيات، ورفع الوصاية عن النقابات وإجراء انتخابات برلمانية نزيهة وحقيقية تحت إشراف مجلس القضاء الأعلى ومجلس الدولة، بدءاً من إعداد كشوفها حتى إعلان نتائجها».[xxix]

وقد قامت الحركة بتنظيم العديد من المظاهرات الرافضة لتوريث جمال مبارك والداعية لنزاهة الانتخابات الرئاسية فى ٢٠٠٥ بالإضافة إلى المطالبة بتعديلات دستورية. ورغم محاولات حركة كفاية الدفع بعدد من الشعارات الاجتماعية والاقتصادية علي أجندتها لجذب مزيد من المناصرين، مثل " كفاية ظلم ـ كفاية فساد ـ كفاية بطالة "، إلا أن ميدان عمل هذه الشعارات ظل نخبوياً ولم يستطع حاملوها أن ينفذوا بها إلي الشارع، وإلي القوي الاجتماعية المستهدفة من هذه الشعارات، وهكذا سرعان ما أثبتت " كفاية " محدودية تجربتها وعجزها عن التواصل مع الجماهير، غير أن ثقافة الاحتجاج التي نشرتها كان لها مفعول أكبر من

الحركة ذاتها، خاصة مع تدهور الأوضاع المعيشية، وتزايد الشكوي من الفساد الإداري وسوء الإدارة."[xxx]

وقد كان "الموضوع الأساسي للمظاهرات، والذي وضع كفاية في بؤرة المشهد السياسي الإعلامي، هو رفض التمديد لمبارك وتوريث الرئاسة لنجله. هذا المشهد كان محل متابعة على نطاق واسع، بسبب تغطية الفضائيات للمظاهرات، وكذلك الصحف المستقلة. ولكن في التجربة العملية كانت المظاهرات صدمة مزدوجة للمشاركين والجمهور. في الوقت الذي ظهر فيه استحالة تغيير الأسس التي يرتكز عليها النظام فى ذلك الوقت."[xxxi]

ويعتبر موضوع رفض التمديد لمبارك بقدر ما وضع كفاية فى بؤرة الضوء بقدر ما أثار انتقادات حادة لها "فقد اعتبر البعض كفاية مجرد حركة احتجاج نخبوية استهدفت الرئيس مبارك شخصياً دون أن تقدم مرشحاً بديلاً أو تبلور رؤية بناء لعملية التحول السياسى"[xxxii]

وقد أعلنت الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) استمرارها في المطالبة بإصلاح حقيقي، يشمل إنهاء حالة الطوارئ، وإطلاق الحريات، وإلغاء المحاكم والقوانين الاستثنائية، وإجراء انتخابات حرة نزيهة بوجود رقابة دولية، مع شرط استقلال القضاء ، وبتتبع جذور كفاية إنما يبرز بوضوح أن أعضاء كفاية "يأتون من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار على امتداد الساحة الأيديولوجية فى مصر، إلا أنهم حرصوا على مد الجسور السياسية فيما بينهم ووضع هدف واحد وهو تحميل مبارك مسئولية ما يحدث فى مصر وتعتبر حركة كفاية بما قدمته من نموذج لأرضية مشتركة تجمع أطيافاً سياسية مختلفة بقدر ما أثار تهكم الناقدين بقدر ما يعتبره كثيرون الإسهام الأهم الذى قدمته كفاية للحياة السياسية المصرية فى هذه الفترة وإن افتقد للكثير من الحوار حول القضايا الخلافية بين هذه التيارات" [xxxiii]

المبحث الثالث

تأثير الحركات الاحتجاجية والاجتماعية الجديدة على المجتمع المصرى

هناك العديد من الرؤى البحثية التى تناقش مدى تأثير الاحتجاجات الاجتماعية على المجتمع المصرى "فعلى الرغم من افتقاد معظم الحركات الاجتماعية والسياسية الجديدة لأيديولوجيا توجهها إلى جانب اتسامها بالعفوية واللحظية حيث أنها حركات تنشأ فى ظل فورة مد شعبى وظرف محدد وتظل متأثرة به، وبعد انتهاء واختفاء الظرف الباعث على النشأة يتراجع دور الحركة ويتغير نشاطها وتصاب بالجمود إلى جانب التناقض بين نخبوية الحركة وهدف الجماهير والانشقاقات والانقسامات الداخلية- بالإضافة إلى افتقادها للهوية السياسية وهى سمة ترتبط بالحركات الإلكترونية بوجه خاص إلى جانب الافتقاد إلى قواعد العمل السياسى القائم على الاحتراف والمهنية إلا أن هذه الحركات قد نجحت فى تغيير الثقافة السياسية فى مصر، من خلال خلق روح سياسية ذات أسقف مرتفعة، حيث توجهت بنقدها ورفضها لقمة النظام السياسى وهو الرئيس مبارك وكسرت التابوهات القديمة فى الحياة السياسية التى تحظر المساس بشخص رئيس الجمهورية، كما أنها حاولت جعل المشاركة السياسية الاجتماعية أكثر شعبية ونقلتها من ردهات الأحزاب وقاعات البرلمان إلى قلب الشارع المصرى، خارجة عن الأطر الأيديولوجية الضيقة التى تتبناها الأحزاب.[xxxiv]

هذا وعند تفسير أسباب إظهار الحركات الاجتماعية فعاليتها فى البداية يراها البعض أنها أعمال غير عقلانية يقوم بها أفراد ساخطون تنتشر بسهولة بين أفراد المجتمع الرافضين للأوضاع وتهدد الديموقراطية ولكن عند البحث الجدى يظهر تأثير الحركات الاجتماعية كتلك التى ساهمت فى تحقيق إنجازات فى مجال الحقوق المدنية ومنح المرأة حق التصويت.[xxxv]

وعند الحديث عن تأثير الاحتجاجات الاجتماعية من المهم معرفة كيف يرى الباحثون وظائف الحركات الاجتماعية حيث يقولون"[xxxvi] أن الحركات الاجتماعية تقوم بعدة وظائف رئيسية:

أولاً: الربط بين المجتمع والفرد، ومشاركة الفرد فى كل القضايا المرتبطة بواقعه، وثانياُ:تشكل الحركات الاجتماعية جماعات الضغط على الدولةللتراجع عن سياساتها، وعلى الأفراد بالحث على المشاركة والتفاعل مع الإشكاليات المجتمعية، وثالثاً نقل الوعى الاجتماعى إلى الجماهير بما يحقق وعياً جمعياً يحرك المجتمع كله باتجاه التغيير الاجتماعى، ورابعاً:وهو خلق صفوة مجتمعية قادرة على خطاب الجماهير والدولة وتشكيل الراى العام حول ضرورة تغيير المجتمع .

أولاً: تأثير الاحتجاجات العمالية:

ما يجدر ذكره أثناء مناقشة تأثير الاحتجاجات الاجتماعية أن الحركة العمالية بقيت لفترة طويلة غير قادرة على أن تكون دافعاً للتغير السياسى وذلك حيث "كان يمكن للنظام السياسى أن يتسامح مع وجود مطالب اقتصادية فإنه من الأصعب أن يتسامح مع المطالب التى قد تأخذ أى أبعاد سياسية، وهذا ما كانت تعيه الحركة العمالية وغيرها من حركات الاحتجاج الاجتماعى.[xxxvii]

وقد مثل يوم عيد العمال ٢٠١٠ نقلة نوعية في الحركة الاحتجاجية التي يشهدها المجتمع المصري بكثافة منذ العام ٢٠٠٦، حيث نجحت ٥٠ منظمة ونقابة وحزب في تنظيم مظاهرة أمام مجلس الوزراء المصري، مطالبة بحد أدنى للأجور يبلغ ١٢٠٠ جنيه شهرياً، ويمكن تحديد بعدين لهذه النقلة النوعية، البعد الأول خاص بكثافة المشاركة الشبابية، ويتعلق البعد الثاني، في الإعداد المسبق للمظاهرة بهدف الحشد والتعبئة.[xxxviii]

فلم تعد الحركة الاحتجاجية تقف عند حد التعبير عن المطالب، وإنما قد تتطور فتولد إطاراً تنظيمياً يعمل على تنظيم حركتها، وعلى حماية حقوق الفئة المهنية التي نظمت الاحتجاج في تفاوضها مع الطرف الثاني، وجدير بالذكر، أنه لا يوجد اتفاق بين المتابعين للحركة الاحتجاجية على تفسير نجاح أو فشل هذه الموجة الجديدة من الاحتجاجات.[xxxix]

إن كانت حركات التغيير قد اقتصرت على نخبة السياسيين والشباب المتحمسين، فإن صعود الحركة العمالية يفرض نفسه على الساحة السياسية، وعلى حركة التغيير القادمة. لا يمكن أن تنجح حركة تغيير لا ترتبط بحركة الجماهير، ولا تتبنى مطالبها. قوة الجماهير هي القوة القادرة على التغيير.[xl]وأصبحت فى بعض الجوانب ، تكون بديلاً للنقابة أو التنظيم العمالي المطلبي. لكن ما يمكن قوله هو أن أدوار التحريض والقيادة والتوجيه والتعبئة والربط، وهي أدوار نقابية تقليدية، قد انتقلت إلى يد هذه الشريحة بسبب الفراغ النقابي الحاصل.[xli]

ولا يمكن فهم إضراب المحلة وتأجيج الحركة العمالية بمعزل عن موجة الاحتجاجات السابقة فعلى الرغم من أن مطالب العمال هى فى الغالب اقتصادية ومحلية فقد كان لحركة الإضراب نتائج سياسية عميقة، حيث تحدى الدولة من ناحية والمنطق من إعادة هيكلة الاقتصاد وفقاً لليبرالية الجديدة من ناحية أخرى .فقد أصبح لدى عمال المحلة فى مصر وعياً مغايراً وفى الوقت ذاته، فقد ضرب هؤلاء العمال مثالاً تنظيمياً من حيث تبنى وتكييف الأدوات التى استخدمتها الحركة ككل منذ ٢٠٠٦ فى هذا الصدد، تؤكد تجربة المحلة أن الحركات الاجتماعية تكون محكومة بالسياق التاريخى الذى تظهر فيه فضلاً عن الظروف المعاصرة والقرارات التى يتخذها الفاعلون أنفسهم.هذا وقد وجهت الحركة العمالية نظر الفاعلين الجدد داخل الساحة السياسية إلى أهمية وإمكانية التعبئة الجماهيرية فى مقابل سياسات "الأبواب المغلقة" التى تبنتها أحزاب المعارضة

تعد أكبر حلقة فى برنامج التعبئة بكل تأكيد. وأخيراً، فإن استمرارية حركة العمال إنما تعيد تشكيل هيكل الفرص السياسية عن طريق وضع مثال لغيرها من الفاعلين المحتملين والضغط على قدرات هيمنة الدولة.[xlii]

ثانياً: تأثير حركة كفاية

إن كسر حاجز المحرمات في معارضة النظام بشكل مباشر هو أحد أبرز آثارها فلم تنجح حركة كفاية في تحقيق أي من الإصلاحات السياسية الشاملة التي أرادتها في برنامجها، إلا أنها أدخلت سابقةً جديدة وأساسية إلى السياسة المصرية. فقد شكّل تحدي كفاية المباشر للنظام الحاكم سابقةً بحد ذاتها، ووضع حدًّا للمحرمات التي تحيط بمعارضة رموز الحكم، لابل زرع بذور المعارضة في المجتمع المصري التي ألهمت المبادرات السياسية الصغرى حتى أن البعض يزعم أن الحركة وضعت أسس التظاهرات العمالية الشاملة،كما ظهرت فكرة التحالفات على يد كفاية ،وقد قاومت كفاية الانخراط إلى جانب النظام، وفي بعض الأحيان وجهت انتقادات علنية إلى أحزاب المعارضة الأخرى لاصطفافها إلى جانب النظام.[xliii]

كانت كفاية من المؤسسين الرئيسين في الجبهة الوطنية للتغيير، وهي ائتلاف تشكل في أكتوبر ٢٠٠٥ لإطلاق حملة المعارضة في الانتخابات التشريعية في نوفمبر بناءً على برنامج يدعو إلى إصلاحات دستورية واعتماد تدابير لمكافحة الفساد..في مناسبات عدة، وقفت كفاية إلى جانب الإخوان المسلمين في إطار تحالفات واسعة النطاق كالجبهة الوطنية للتغيير، كما ألمحت كفاية بأن الجماعة تتعاون مع الجمعية الوطنية للتغيير خدمةً لمصالحها فحسب للفوز بمقاعد في البرلمان.[xliv]

هذا وفى نفس الإطار يرى المحللون أن أهم المكاسب التى حققتها الحركات الاجتماعية هى طرح ثقافة الاحتجاج لتصبح ثقافة شعبية وذلك من خلال

انتزاع حقوق أساسية طالما حرموا منها مثل حق التظاهر السلمى، حق الإضراب الجماعى عن العمل، حق الاعتصام، حق مقاضاة الدولة، وحق التجمع وعقد الاجتماعات والندوات السياسية وإصدار البيانات والمطبوعات التى تنتقد سياسات الحكم والنظام، وإجبار النظام على التفاوض الجماعى مع ممثلى بعض القطاعات المحتجة وأصبحت الآن يبادر بممارستها العديد من فئات المجتمع من القضاة وأساتذة الجامعات إلى العمال والفلاحين وموظفى الحكومة والطلاب وسائقى القطارات وجامعى القمامة بل انتقلت شرارة الاحتجاج من أبناء الطبقة الوسطى إلى المهمشين من سكان العشوائيات والقاطنين فى ضواحى وأطراف البلاد.[xlv]

والحق أن الإضرابات وسيلة وليست غاية ويرجى منها عدة أمور متدرجة لعل أقصاها تحقيق مطالب الجماهير فى أن تحيا حياة كريمةً... والحق أيضا أن الإضرابات تؤثر فى صانع القرار فقد تضطره لتغيير أو تأخير أو تعديل بعض خططه، كما أن إن الإضرابات قد لا ترى لها نتيجة سريعة فى الشارع لكن قد ترى لها ثماراً - لاحقاً - فضلاً عن إنها تكسر حاجز الخوف لدى الجماهير شيئا فشيئا. حتى تنتقل الجماهير من مرحلة الدفاع وردود الأفعال إلى مرحلة المواقف الفاعلة، والوصول إلى مرحلة فرض الطرح بضغوط شعبية جماهيرية. ، فذلك ادعى للاستمرار والنجاح.[xlvi]

ثالثاً: تأثير إضراب موظفى الضرائب العقارية:

إن دخول موظفى الضرائب العقارية حقبة الاحتجاجات كان خطوة جديدة وغريبة على الاحتجاجات وهى الثقافة البعيدة تماماً عن الموظفين " نظراً لكون ثقافة الاحتجاج الاجتماعى والسياسى فى مصر انحصرت عادة فى الطلاب والعمال، إلى أن جاءت السنوات الأخيرة دخلت قطاعات من البيروقراطية المصرية فى مسار هذه الاحتجاجات. من المؤكد أن قادة إضراب الضرائب العقارية لم يكن لهم فى البداية خبرة قيادية كبيرة غير أنهم استطاعوا مع توالى

الاحتجاجات أن يطوروا من قدراتهم التنظيمية والتفاوضية ونجحوا فى النهاية فى القيام بعمل تاريخى (بصرف النظر عن نجاحه من عدمه فى الواقع العملى) تمثل فى تأسيس أول نقابة مستقلة فى مصر منذ عقود حيث استطاع موظفوا وموظفات الضرائب أن يحققوا قفزة هائلة فى تغيير مفاهيم العمل النقابى وفرض الحريات النقابية كأمر واقع. ففى الوقت الذى تجاهل فيه التنظيم النقابى الرسمى إضراب الموظفين فقد أنشأ موظفوا الضرائب العقارية لجنة عليا لقيادة الإضراب ومثلوا فيها كل المحافظات وضربت مثلاً فى العمل النقابى المنظم والمستقل، بل وانتزعت شرعيتها مباشرة من الموظفين دون أوراق معتمدة من الجهات الرسمية، مما أدى بالجميع للاعتراف بها كممثل للموظفين ونسيان التنظيم الرسمى، حتى إن كافة المفاوضات تمت مع اللجنة العليا للإضراب فى ظل غياب التنظيم الرسمى.[xlvii]

رابعاً: التأثير المتبادل بين الإعلام والاحتجاجات

ومن بين العوامل التى تؤثر على تبنى المجتمع لطلبات الاحتجاجات الاجتماعية أو رفضها ما تقوم به وسائل الإعلام من تأثير حيث "تتصدر وسائل الإعلام مصادر المعلومات التى يستمد منها المواطنون معلوماتهم عن الحركات الاجتماعية والسياسية، لأنه قليلاً من الناس من تكون لديه خبرة مباشرة أو اتصال مباشر بهذه الحركات ، وقادتها وأعضائها.

غالباً ما ترتكز تغطية وسائل الإعلام لأنشطة الحركات الاحتجاجية على اللعب على وتر الشرعية فى إثارة اتجاهات الجماهير حيال هذه الحركات حيث تأتى كرد فعل مضاد لمحاولات الحركات الاحتجاجية ، للإصلاح والتغيير ، وتحطيم شرعية الأوضاع والنظم القائمة، ومدى التأييد المجتمعى لها، واتجاهات الرأى العام نحوها،وفى هذا الإطار تؤدى وسائل الإعلام دوراً بارزاً فى التعريف بالحركة وأفكارها ومطالبها ورموزها وأنشطتها، كما أنها تساعد فى تعريف

القوى المتضمة فى الأحداث، وتعريف المحتجين كضحايا وكأفراد ومظلومين أو مضطهدين أو مهانين أو متضررين من سياسات أو ممارسات حكومية معينة، أم كخارجين على القانون وصانعى مشاكل ومحرضين وعملاء، فضلاً عن أنها تصنف الأنشطة والممارسات ذاتها كأعمال إرهابية أو كنوع من الممارسة الديموقراطية والتعبير عن الرأى وبالمثل تصنف ردود فعل السلطة على هذه الأنشطة.[xlviii] وهكذا يرى بعض الباحثين أن "نظم الحكم المستبدة بإمكانها أن تعتبر الإعلام أداة فاعلة لإدارة صراعها مع المعارضين من خلال قمع الأفكار والأفعال من خلال استخدام الطرق الأولية التى تقضى باتهام أحد الأطراف ووصفه بأنه العدو.[xlix]

خامساً: تأثير الحركات الاحتجاجية على نشر الاستخدام السياسى لشبكة الإنترنت

فمن بين التغييرات التى ظهرت على المجتمع استخدام الوسائط الاجتماعية والإنترنت:كانت حركة كفاية المبادرة السياسية الأولى في مصر التي استكشفت فعلاً الوسائط الاجتماعية والتكنولوجيا الرقمية واستفادت منها لتكون الوسيلة الأساسية للتواصل والحشد. ارتبط نشوء المدونات السياسية على الإنترنت بشكل خاص في مصر بنشوء حركة كفاية واستفادتها من شبكة المدونين الناشئة من خلال استخدام المدونات كمنفذ سياسي، كما استخدمت أيضًا البريد الإلكتروني والرسائل الهاتفية القصيرة والإعلانات على الإنترنت وموقعها الإلكتروني الرسمي للتواصل مع المناصرين.[l]

وأيضاً قد نشأ مجال عام آخر، للتعبير عن الاتجاهات والآراء، وهو أسمته المجال العام الموازى والمتمثل فى الخطابات الموازية والإعلام البديل بكل ما يطرحه من تحديات، أعادت النظر فى كل ما استقر من قيم وعلاقات فى المجال العام التقليدى السابق.[li]

وعلي الرغم من أن معظم مواقع التواصل الاجتماعي كانت لاتهتم بالسياسة ولا تتناولها الا أنه تنامي استخدامها بشكل حتى أصبح من الصعب تماما الفصل بين السياسة والتواصل الاجتماعى والشخصى، وهذا ما ظهر مع كفاية ثم كانت الدعوة لإضراب السادس من أبريل تضامناً مع دعوة العمال تأثيره على انتباه المجتمع لعالم الإنترنت وما أطلق عليه الإعلام البديل.[lii]

إن الاحتجاج هو عمل تراكمى لا يُولد فجأة فإن الجيل ينجح فى لحظة ما في نقل خبرته ومهاراته الاحتجاجية إلى جيل آخر ؛كما أن قدرة الحركات الاحتجاجية على بناء رصيدها السياسي من حيث خطابها السياسى والاجتماعى واستراتيجيات تعبئتها لجمهورها؛ من شأنه أن يحدد علاقة كل جيل سياسي بسابقه وبقدرة الجيل على صناعة فرصة سياسية تكون متميزة وذات أثر، أو متأخرة عن سابقه. وهكذا لعبت الحركات الاحتجاجية دور المؤسسات الوسيطة التى كانت تمثل أصحاب المصالح.[liii]

وهو ما دعى الباحثين إلى اعتبار تأثير الحركات يظهر فى كونها شكل من أشكال العمل الجماعي يستهدف بناء هوية اجتماعية تشترك في مجموعة من القيم والمعايير. مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الهوية الجماعية تتضمن في داخلها عمليات ثقافية تظهر من خلال الرموز واللغة والاتصال[liv]

سادساً: تأثير الاحتجاجات على الشباب

فأكثر ما يميز الحركات الاحتجاجية الجديدة انضمام جيل جديد من الشباب لم يكن من قبل معنياً بقضايا السياسة ، هذا الجيل يضم "من ولدوا بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات تقريباً. أبناء هذا الجيل هم طلاب وخريجين ولكنهم عانوا – أكثر من الجيل السابق- من التحولات الكبيرة فى نظام التعليم والتدهور الذى أصاب التعليم العام، كما أنهم الجيل الأكثر خوفاً من شبح البطالة، أو الأكثر معاناة منها. إن الوقائع الكبرى فى حياة هذا الجيل خارجية وإقليمية أكثر منها

داخلية فوعيهم السياسى تفتح مع سقوط الاتحاد السوفيتى والنظام الاشتراكى بأكمله وكذلك حرب الخليج."[lv]

وهذا الجيل من الشباب يرفض الشكل الأبوى للسلطة ويرى أن لا مجال لاعتبار الحاكم فى مقام الأب فهو موظف لدى الشعب ويجب أن يتم انتقاده وأن يخضع للمحاسبة إذا أخطأ وهو فكر مثل صدمة فى البداية لأجيال متعاقبة تربت على فكرة السلطة الأبوية للحاكم. "**lvi** وقد انتشر بين الباحثين مناقشة حالة الاغتراب النفسى والاجتماعى التى كانت تحدياً "يواجه مجتمع الشباب نتيجة لتعقد الحياة وسرعة إيقاعها مما نتج عنه افتقاد الأمن والتواصل مع الآخرين وتضاؤل فرص التعبير وتحقيق الذات"lvii وما كان يعرف عن هذا الجيل من الشباب " أن اهتمامه بالعمل السياسى قد تراجع نسبياً، فإن الصورة بلا شك لن تكون بمثل هذه القتامة حين يتم النظر إلى تجربة هذا الجيل من خلال المفاهيم والصور الجديدة التى يقدمها للعمل السياسى والتى تختلف كثيراً عن الصورة التى قدمتها الأجيال السابقة"[lviii]

إن وجود الشباب فى الاحتجاجات الاجتماعية الجديدة واحدة من أهم التأثيرات التى يجب دراستها وإلقاء الضوء عليها وذلك "بعد أن أصبحت هناك قناعة واضحة لدى الشباب أن العمل الحزبى الجامد لم يكن هو الصيغة المناسبة لمجابهة النظام السياسى القائم وتغييره فقد وجد أفراد هذه الحركات من الشباب سلاسة فى العمل مع أبناء جيلهم، ولم يتوقف الأمر عند ذلك بل نجحت هذه الحركات فى بناء علاقات "فوق أيديولوجية" بين الشباب من التيارات المختلفة، بحيث كانت هذه العلاقات أقوى فى كثير من الأحيان من تلك التى يمكلها نشطاء التيار الليبرالى بينهم وبين بعضهم داخل الحزب الواحد.

وقد أفرز ذلك على المدى الطويل عدداً من الشباب القادر على التواصل والعمل مع غيره من شباب التيارات الأخرى فى كيانات عابرة للأيديولوجيات وقد

خلقت هذه الحركات بين شباب التيارات المختلفة نوعاً من العلاقات الوطيدة.ومما لاشك فيه أن مرور الشباب بعدة حركات عابرة للأيديولوجيات بدءًا من حركة ٦ أبريل مروراً بحملة البرادعى وانتهاءًا بائتلاف شباب الثورة، قد شكل نوعاً من النضوج بين شباب التيارات المختلفة.[lix]

ولن تستطيع حركات الاحتجاج أو الأحزاب أو أى من مؤسسات الدولة أن تقوم بدورها بدون الشباب الذى بمقدروه تحقيق تدفق متسارع للحيوية السياسية حيث أن المشكلة الحقيقية فى الرغبة فى التغيير أنها قضية تبدو ملحة على مستوى النخبة دون أن تكون حاضرة على مستوى الجماهير وهنا تظهر أهمية كسب الدعم والتأييد بالنسبة لهذه الحركات.[lx]

سابعاً: تأثير الحركات الاحتجاجية فى نشر ثقافة التغيير

إن الحركات الاجتماعية الجديدة وبدءًا من أواخر عام ٢٠٠٠ قد حملت عبء قيادة دعوات الإصلاح والتغيير، حيث لم تستطع الأحزاب والقوى السياسية من ناحية، ولا المنظمات غير الحكومية من ناحية أخرى، أن تضطلع بما قامت به الحركات الاجتماعية الجديدة من دور فى إعادة إحياء العمل السياسى."[lxi]

هذا وقد أصبح واضحاً لدى الحكام والرأى العام أن "انعدام التخطيط والبرنامج السياسى ربما يؤدى فى حالة تفكك النظام الحاكم، إلى تصدر قوى مجتمعية غير مسيسة للحياة السياسية وإلى انشقاقات وشروخ كبرى فى الدولة والمجتمع تهددهما ككيانات قائمة وموحدة، بل ربما ينتقل بهما إلى تهديد الأقاليم المجاورة ، لابد إذاً من وجود خطة وبرنامج تتفق عليهما أوسع قوى سياسية ممكنة لضبط عملية التحول الديموقراطى وتوجيهها."[lxii]

وعلى الرغم من كافة الإشكاليات التى لازالت تتعلق بالحركات الاجتماعية الجديدة داخل مجتمعنا، إلا أنه سيظل وجودها يمثل علامة فارقة

وعامل فاعل فى قيام ثورة ٢٥ يناير وما تبعها من حراك سياسى داخل المجتمع المصرى والذى يجعل السؤال المطروح بقوة على ساحة البحث السياسى هو عن مستقبل الحركات الاجتماعية الجديدة فى مصر ؟

خلاصة البحث:

لقد شهدت الساحة المصرية على مدى أحد عشر عاماً احتجاجات تنوعت أشكالها واختلفت أسبابها جعلت ذلك المشهد معتاداً عند المصريين مما شكل تراكماً تجاذب مع اسباب أخرى خارجية وداخلية أنتجت ما شهدته مصر فى ثورة ٢٥ يناير وما تلاها من موجات ثورية وصولاً إلى ثورة ٣٠ يونية.وكثير من الحركات الاحتجاجية ارتكب خطأً كبيراً بتوجيه خطابها باستمرار للنظام والابتعاد عن الشارع مما يسهل على النظام فرصة عزل الحركات الاحتجاجية خاصة أن كثرة الاحتجاجات بشكل مبالغ فيه تسبب فى حالة من السام لدى رجل الشارع الذى كان يرغب فى حالة من الاستقرار والهدوء بعد الثورة.

كما أن فكرة التظاهر والاعتصام بالميادين أصبحت أفكاراً استنفذت أغراضها وهو ما يضع تحديات أمام الحركات الاحتجاجية من ضرورة الإبداع والابتكار فى استخدام الأساليب الاحتجاجية ، ولكن هذا لا يعنى أنها أصبحت فكرة مرفوضة فقد يتم اللجوء إليها أحياناً.وهذه الحركات لم تنجح بشكل كامل فى تحقيق النتائج المرجوة فى طريق الإصلاح السياسى حيث لم تمتلك القدرة على إقناع المواطن البسيط الذى يلهث وراء لقمة العيش وفى ظل عدم القدرة على معرفة بوصلة الشارع وفقدان الاتصال فى أحيان كثيرة مع متطلبات الشارع أن تجعل الديموقراطية والإصلاح السياسى على قمة أولويات المواطن ،فقد ارتكبت الحركات نفس الأخطاء التى ارتكبتها الأنظمة السياسية من فقدان الاتصال مع الشارع ومتطلباته وحاجاته والتعبير عنها مما كان له الأثر فى ابتعاد المواطن العادى عنها.ولكن من الجدير بالذكر أن النجاح الحقيقى لأية حركة احتجاجية هو مدى قدرتها على ضم حركة الجماهير غير المسيسة بالشارع إليها وهو ما حدث

فى ٢٥ يناير ٢٠١١ فتحولت المظاهرات التى كانت تضم فى الأعوام السابقة وفى مناسبات مختلفة ما بين ٢٠-٥٠ متظاهر يرددون شعارات ضد تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى مظاهرات حاشدة تضم مئات الآلاف كمؤيدين لها وهو ما أحدث فارقاً فى إحداث ثورة ٢٥ يناير.هذا ومما لا شك فيه أن التغيرات سريعة وانتشار وسائل التواصل الاجتماعى وارتفاع نسبة مستخدميها خاصة بين الشباب كان له الأثر الأكبر فى زيادة الزخم للحركات الاحتجاجية.وأثبتت شبكات التواصل الاجتماعى خلال السنوات القليلة الماضية أنها ليست بمعزل عن الواقع كما كان الاعتقاد السائد كونها عالماً افتراضياً تحكمه أطر وقوانيين بعيدة عن الواقع المعاش بل إنها فى كثير من الأحيان قد عدت انعكاساً له ولكنها تحولت من مجرد كونها منصات للتواصل الاجتماعى وتكوين الصداقات الجديدة إلى مواقع يستغلها مستخدموها للعمل السياسى وفق مفاهيم جديدة للمشاركة السياسية ومناقشة همومهم المشتركة ومطالبهم من النظام الحاكم وحشد الرأى العام خلف قضايا معينة للتأثير على متخذى القرار والضغط على الحكومات والأنظمة السياسية.

المراجع

[i] عمرو عبدالرحمن، "الشباب وحركات التغيير: ما بين طبيعة المشاركة الفعلة والتوظيف الرمزي"، تحريرسامح فوزي ، حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٧

[ii] نادين عبدالله، خصائص جيل الشباب الليبرالى، ندوة الأنماط غير التقليدية للمشاركة السياسية للشباب فى مصر (قبل وأثناء وبعد) الثورة،تحرير محمد العجاتى، المنتدى البدائ العربى للدراسات، القاهرة، روافد للنشر والتوزيع،ص٦٥-٦٦

[iii] دينا شحاتة، الحركات الشبابية وثورة ٢٥ يناير ، كراسات استراتيجية، الأهرام الإلكترونى ،المجلد (٢١٨)، ٢٠١١

[iv] إيمان محمد حسنى عبدالله، الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠١٢، ص١٩٠

[v] محمد السيد سعيد، انتفاضة القضاة المصريين..أنبل ظواهر النضال من أجل الإصلاح الديموقراطى وحقوق الإنسان، ص١٣٠
http://www.cihrs.org/?tag=%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D8%AF

[vi] إيمان محمد حسنى عبدالله، الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية، مكتبة الأسرة الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة ،٢٠١٣م، ص ١٩١-١٩٤

[vii] ريف يونس، استقلال القضاء، سلسلة قضايا الإصلاح، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٦٦

[viii] حبيبة محسن، حول المشاركة السياسية غير التقليدية للشباب من التيار اليسارى المصرى، فى (أعمال الندوة) الأنماط غير التقليدية للمشاركة السياسية للشباب فى مصر (قبل وأثناء وبعد) الثورة، منتدى البدائل العربى، القاهرة، ٢٠١٢، ص٨٥-٩٠

[ix] دينا شحاتة، الحركات الشبابية وثورة ٢٥ يناير، مرجع سبق ذكره ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى
/https://tadamonmasr.wordpress.com

[x] فريد زهران الحركات الاجتماعية الجديدة ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،القاهرة ،٢٠١١، ص ٥٩ ‹ www.cihrs.org

xi فريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة، المرجع السابق ذكره، ص ٥٩ - ٦٢

xii أحمد تهامى عبدالحى، خريطة الحركات الشبابية الثورية فى مصر، مركز الشرق العربى للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، فبراير ٢٠١١، http://www.asharqalarabi.org.uk/ruiah/b-taqarir-532.htm

xiii عمرو الشوبكى، قوى الحراك السياسى الجديد فى مصر، مركز الجزيرة للدراسات، 3أكتوبر ٢٠١١/studies.aljazeera.net

xiv فريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة تعليم حقوق الإنسان (١٢)، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٦١

xv ناهد طلبة وآخرون، الشباب شرارة الثورة ووقود الحرية، الهيئة العامة للاستعلامات،القاهرة، ٢٠١١، ص٢٧-٢٨

xvi فريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة ، مرجع سبق ذكره،ص٦٢

xvii عمرو الشبكى، قوى الحراك السياسى الجديد فى مصر، مركز الجزيرة للدراسات، 3أكتوبر ٢٠١١،

xviii أحمد تهامى عبدالحى، الحركة الاحتجاجية المناهضة لمشروع أجريوم ابثاقها وتطورها ودلالات،عودة السياسة: الحركات الاحتجاجية الجديدة فى مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، ٢٠١٠ من ص٢١٦-٢٢١

xix عمرو الشوبكى، احتجاجت موظفى الضرائب العقارية من الإضراب الفئوى إلى النقابة المستقلة، عودة السياسة: الحركات الاحتجاجية الجديدة فى مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ١٧٨

xx جمال محمد عويضة، ملحمة اعتصام موظفى الضرائب العقارية، مركز الدراسات الاشتراكية، ٢٠٠٨،ص٥٢٠٥٣

xxi عمرو الشوبكى، احتجاجات موظفى الضرائب العقارية، مرجع سبق ذكره ص١٧٩

xxii تقرير الحق فى المياه ..مصر، مؤسسة حابى للحقوق البيئية،القاهرة، ٢٠١٠م /www.hcer.org

xxiii ألفت مدكور وأميمة مقاوى، احتجاجات أهالي الدويقة ضد المساكن البديلة مستمرة، نشر في الأهالي يوم ١٩ - ٠٥ – ٢٠١٠، http://www.masress.com/alahaly/1470

xxiv أحمد بهاء الدين شعبان، صراع الطبقات فى مصر المعاصرة..مقدمات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ص١٧٠

[xxv] إيمان محمد حسنى عبدالله، الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٥، ١٧٦

[xxvi] دينا شحاتة، مقدمة، عودة السياسة..الحركات الاحتجاجية الجيدة فى مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،القاهرة، ٢٠١٠،ص١١

[xxvii] محمد العجاتى، الحركات الاحتجاجية فى مصر والأمل فى إصلاح عادل، منتدى البدائل العربى، سلسلة الأوراق الشهرية، الورقة ٢ فبراير ٢٠١٠،ص١٣

[xxviii] أحمد بهاء الدين شعبان ، العمل المشترك بين القوى اليسارية والعلمانية والديمقرطية ، الحوار المتمدن - العدد: ٢١٧٥ - ٢٠٠٨ / ١ / ٢٩ ،، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=123243

[xxix] خالد كاظم أبودوح، نحو سوسيولوجيا جديدة لفهم ثورة المصريين، مجلة الديموقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٣يوليو ٢٠١١

[xxx] نيفين مسعد، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٧٩ سبتمبر ٢٠١٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية، ص٢٤، نقلاً عن عمرو الشوبكي، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد ٣٨٤ مركز الوحدة العربية، بيروت، فبراير ٢٠١١ ، ص١٠٤

[xxxi] سيف نصراوى، د.شريف يونس، حدود الديموقراطية القومية..قراءة فى حرة كفاية، حركات التغيير الديموقراطى بين الواقع والطموح ..خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربى، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، سلسلة قضايا الإصلاح (١٨)،ص٦٥،٧٥

[xxxii] وحيد عبدالمجيد، الخريطة السياسية المرتبكة فى مصر، الحياة، ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٥ http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/2005/10/23/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9-

[xxxiii] منار الشوربجى، كفاية..إعادة تعريف الساسة فى مصر، عودة السياسة: الحركات الاحتجاجية الجديدة فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص١١٤- ١١٨

[xxxiv] هانى فوقى ابراهيم العربى، الشباب والحركات الاجتماعية الاحتجاجية فى الشارع المصرى (حالة واقعية ورؤية استشرافية)، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، العدد الخامس، أبريل ٢٠١٣م، مرجع سبق ذكره، ص٣٨٦،ص٣٨٧

[xxxv] LD Guest Blogger Sophia J. Wallace, Michael Jones- Correa And Chris Zepeda-Millan ,09/26/2013 ,The Effect of Protests on Latino Political Attitudes Towards Government
http://www.latinodecisions.com/blog/2013/09/26/the-effect-of-protests-on-/latino-political-attitudes-towards-government

[xxxvi] شحاتة صيام، ثقافة الاحتجاج من الصمت إلى العصيان، مكتبة الأسرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢م، ص٩٣

[xxxvii] نادين عبدالله ، الحركة العمالية فى المحلة الكبرى محركاً للتغيير السياسى، سلسلة الأوراق الشهرية ، الورقة (٣) ، منتدى البدائل العربى، القاهرة، مارس ٢٠١٠م، ص١١

[xxxviii] إيمان رجب، الاحتجاجات الاجتماعية «الجديدة» في مصر: محاولة للفهم، أحوال مصرية، الأهرام الرقمى، ١يناير ٢٠١١م، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=642608&eid=6012

[xxxix] إيمان رجب، الاحتجاجات الاجتماعية «الجديدة» في مصر: محاولة للفهم، أحوال مصرية، الأهرام الرقمى، ١يناير ٢٠١١م، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=642608&eid=6012

[xl] العمال فى قلب معركة التغيير ، الأحد ٤ أبريل ٢٠١٠م، http://revsoc.me/politics/lml-/fy-qlb-mrk-ltgyyr

[xli] رؤية.. حول الحركة العمالية والاجتماعية، تيار التجديد الاشتراكي، سبتمبر ٢٠١٠، http://ayman1970.wordpress.com/

[xlii] رباب المهدى، عمال المحلة..انطلاق حركة عمالية جديدة، ضمن كتاب عودة السياسة: الحركات الاحتجاجية الجديدة فى مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة،٢٠١٠م، ص١٦٦-١٦٧

[xliii] سمير السيد، الحركات الشبابية فى مصر..خرائط الفاعلين وعوامل التعثر بعد الثورة..معضلة الاستيعاب، المركز الإقليمى للدراسات الاستراتيجية (Rcss) ، القاهرة، ٢٠١٦، ص٣ www.rcssmideast.com/Author.aspx?AuthorId=2

[xliv] إيمان محمد حسنى عبدالله ، مرجع سبق ذكره، ص١٨٧

[xlvi] سيد يوسف، معايير النجاح والفشل وضرورة الاستثمار السياسى، موقع محيط ، ١٣ - ٠٤ – ٢٠٠٩

[xlvii] .عمرو الشوبكى، احتجاجات موظفى الضرائب العقارية من الإضراب الفئوى إلى النقابة المستقلة، من كتاب عودة السياسة ..الحركات الاحتجاجية الجديدة الجديدة فى مصر، ص١٧٦-١٧٨

[xlviii] إيمان محمد حسنى عبدالله، الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية، مرجع سبق ذكره، ص١٥٠-١٥١

[xlix] دوسان أندروسك، أساليب واستراتيجيات الاحتجاج (النموذج السلوفاكى)، من كتاب حركات التغيير الديموقراطى بين الواقع والطموح: خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربى، سلسلة قضايا الإصلاح (١٨)، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ص٢١

[l] Fischer, Florian Cascades of Collective Action ?Analyzing the Impact of Protest History and Social Media on Regime Change in the Context of the 2011 Uprisings in Egypt and Syria, Center for Global Politics ,Freie Universität Berlin, Klaus Segbers, Kristina Klinkforth ,2013,

[li] Kim Christian Schroder & Louise Philips, Complexifying Media Power: A Study of The Interplay Between Media and Audience Discourses on Politics, Media Culture & Society, Vol.29, No.6,2007, p: 997

[lii] وليد رشاد ذكى، من التعبئة الافتراضية إلي الثورة، الأهرام الرقمى، القاهرة، ١أبريل ٢٠١١، http://digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx?Serial=478664&archid=17

[liii] محمود صلاح عبدالحفيظ، الفرصة السياسية الحركات الشبابية والدولة فيما بعد الربيع العربي!، ٢٦ ديسمبر ٢٠١٣م، الفرصة السياسية الحركات الشبابية والدولة فيما بعد الربيع العربي!، معهد العربية للدراسات، http://studies.alarabiya.net/hot-

[liv] Social movements and email: expressions of online MELISSA A. WALL, identity in the globalization protests, p285-277 op cit,

[lv] أسامة الغزالى حرب، مجلة الديموقراطية، العدد السادس، ربيع ٢٠٠٢، موقع الأهرام الإلكترونى

[lvi] حسن سلامة، الشباب وحركات التمرد، مجلة الديموقراطية، مركز الأهرام للدراسات، السنة الثانية، العدد السادس ،أبريل ٢٠٠٢، ص٩١

[lvii] السيد عليوة، تنشئة الشباب الواقع والآفاق ، مجلة الديموقراطية، السنة الثانية، أبريل ٢٠٠٢، موقع الأهرام الإلكترونى

[lviii] عمرو الشوبكى، الشباب..هل أنهى علاقته بالعمل السياسى؟، مجلة الديموقراطية، العدد السادس، ربيع ٢٠٠٢، ص٨١

[lix] إيمان حسنى عبدالله، مرجع سبق ذكره، ص٣٣٧-٣٣٨

[lx] سامح فوزى، أى مستقبل لحركات التغيير، فى حركات التغيير الديموقراطى بين الواقع والطموح –خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربى، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة قضايا الإصلاح (١٨)، ٢٠٠٧، من ص١٢، ص١٥

[lxi] فريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة، سلسلة تعلم حقوق الإنسان (١٢)، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٧،

[lxii] جورج فهمى، الحركات الشبابية بعد ٢٥ يناير ٢٠١١، منتدى البدائل العربى للدراسات، القاهرة، ٢٠١٢م، ص١٧